

قانون الانتخاب الذي أقفل أبواب الإصلاح

أقر البرلمان اللبناني تنفيذاً لاتفاق الدوحة قانوناً انتخابياً يركز على ما جرى اعتماده بين ١٩٦٠ و١٩٧٢ موعداً آخر انتخابات جرت قبل الحرب. كان قانون ١٩٦٠ في عهد الرئيس فؤاد شهاب محاولة لتدارك نتائج الأزمة الوطنية عام ١٩٥٨. فهو سعى إلى إنشاء تعددية سياسية داخل جميع الطوائف تقريباً، وأفسح في المجال لتمثيل أوسع للطبقة الوسطى التي تنامي دورها في الخمسينات والستينات. لكن الرئيس فؤاد شهاب نفسه خرج بإنطباع عام ١٩٧٠ أن هذا القانون لم يعد يصلح لتنظيم الحياة البرلمانية، وفي بيان عزوفه عن الترشح مجدداً لرئاسة الجمهورية أكد أن المؤسسات الدستورية والسياسية لم تعد تستجيب لحاجات البلاد، وأن الطبقة السياسية صارت عقبة في وجه الإصلاح.

بين عام ١٩٦٠ وعام ٢٠٠٨ تبدل الكثير من المعطيات اللبنانية الديمغرافية والسوسولوجية، ودخلنا في استقطاب سياسي حاد بين أربع كتل طائفية سيطرت على الحياة الوطنية. لقد اختصرت هذه القوى كامل التمثيل السياسي داخل طوائفها إلى حد عطل اللعبة الديمقراطية نهائياً، فما عاد هناك تعدد سياسي طائفي يسمح بتشكيل أكتريات وأقليات سياسية، بل صار لزاماً على اللبنانيين أن يشاركون هذه الكتل تحت طائلة شعور إحداها بالغبن أو التهميش أو الإقصاء، وهو ما يخلق مشكلة حقيقية على صعيد العيش المشترك.

كان من المفترض أن يطبق اللبنانيون أحكام الاتفاق الوطني في الطائف خريف ١٩٨٩ الذي أكد على الدائرة الانتخابية المتوسطة التي تولف من قواعد انتخابية متعددة الانتماءات الطائفية. وكان هذا النظام يفترض ضمناً لتأمين صحة التمثيل وشموليته سائر فئات الشعب أن يأخذ بالنظام النسبي، وأن ينشأ مجلس للشيوخ كذلك لمعالجة ازدواجية التمثيل اللبناني للمواطنين في البرلمان وللطوائف في مجلس الشيوخ. لم يطبق هذا الخيار وذهبنا في تجريب صيغ انتخابية كانت وظيفتها أن تقوي الاستقطاب الطائفي ومراكز نفوذ بعض المرجعيات السياسية الأساسية التي احتكرت السلطة بعد الطائف. في سنوات السلم بين ١٩٩٠ و٢٠٠٨ تبلورت شكوى الفريق السياسي المسيحي من قوانين الانتخاب التي ألحقت جزءاً من هذا التمثيل بالمراجع الطائفية الإسلامية. لقد طالب ممثلو المسيحية السياسية بالعودة إلى الدوائر المصغرة التي تسمح بأن يعبر المسيحيون عن تمثيلهم بشكل مستقل. كان هذا الخيار نكوصاً كبيراً عن منطق الاندماج الوطني والعيش المشترك، لأننا ذهبنا باتجاه المطابقة بين التمثيل السياسي الشعبي والجماعات الطائفية والمذهبية. لقد حرصت الطبقة السياسية أن تعالج هذه الشكوى بالمزيد من الإجراءات التقسيمية بدلاً من الارتقاء نحو نظام يؤمن الوحدة الوطنية بصورة أفضل. لم تقبل هذه الطبقة السياسية بمشروع تسوية في قانون الانتخاب كانت لجنة الوزير السابق فؤاد بطرس قد اقترحت على أساس النظام المركب أو المختلط. لقد فانت على اللبنانيين مرة أخرى فرصة التغيير والإصلاح والتحديث في النخب السياسية، أو حتى توسيع نطاق المشاركة وتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي.

في أجواء إقرار هذا القانون ارتفعت حدة الخطاب الطائفي والمذهبي، وتعمقت الملامح الفدرالية للصيغة اللبنانية حيث هناك جغرافياً انتخابية مذهبية. لقد تأكد أننا نعود بالتاريخ السياسي القهقري لاعتماد أنظمة أثبتت فشلها في تطوير نظامنا السياسي، وتحقيق أفضل مناخ لعيش مشترك صحي أساسه الشراكة في الهموم الوطنية الواحدة. هذا المسار الذي أعاد تكريسه قانون الانتخاب يعد مساراً تقسيمياً وليس توحيدياً.

إن اعتماد النظام الأكثر في دوائر القضاء يؤدي إلى المزيد من تهميش الأقليات المذهبية والسياسية داخل هذه الدوائر، ويؤدي كذلك إلى إضعاف منطق المنافسة داخل الجماعات المذهبية ذاتها، ويعيد إنتاج السلطة من خلال أقلية فعلياً لا تتجاوز ربع الناخبين. لقد شكل اعتماد هذا القانون نكسة خطيرة لمسيرة بناء الدولة، وأشاع مناخات الإحباط في صفوف أوسع الفئات الاجتماعية، لأنه يعلن صراحة عن إقفال باب التجديد والمشاركة خصوصاً للفئات الشابة والشرائح الاجتماعية غير المنصوية في المؤسسات الطائفية. وإذا كانت من خلاصة يمكن تسجيلها هنا فهي أن لبنان لن يشهد استقراراً سياسياً طالما هو مغلق على أفاق التطوير والإصلاح.

سليمان تقي الدين

مجلة معلومات العدد ٦٠